السلطة الدولية لقاع البحار
ISBA/31/C/21

المجلس

Distr.: General
11 May 2026
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والثلاثون

دورة المجلس، الجزء الثاني

كينغستون، 13–24 تموز/يوليه 2026

البند 8 من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن حالة التشريعات الوطنية المتعلقة بالتعدين في قاع البحار العميقة والمسائل ذات الصلة

القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية التي اعتمدتها الدول المُزكية وغيرها من أعضاء السلطة الدولية لقاع البحار فيما يتعلق بالأنشطة داخل المنطقة والمسائل ذات الصلة

تقرير الأمينة العامة

1 - هذا التقرير مقدَّم عملا بالمقرر الذي اتخذه المجلس في الدورة السابعة عشرة للسلطة، وطلب فيه إلى الأمين العام أن يُعد تقريرا عن القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية التي اعتمدتها الدول المُزكية وغيرها من أعضاء السلطة فيما يتعلق بالأنشطة داخل المنطقة، ودعا فيه الدول المُزكية وغيرها من أعضاء السلطة إلى القيام، حسب الاقتضاء، بتزويد أمانة السلطة بمعلومات عن القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية الوطنية ذات الصلة أو بنصوص هذه القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية (ISBA/17/C/20، الفقرة 3)، وكذلك عملا بمقرره اللاحق القاضي بجعل هذه المسألة بندا دائما في جدول أعماله على أساس سنوي (ISBA/18/C/21، الفقرة 4).

2 - ويشار أيضا إلى أن الجمعية قد دعت في الدورة الثالثة والعشرين المعقودة في عام 2017، في مقررها بشأن التقرير النهائي عن المراجعة الدورية الأولى للنظام الدولي للمنطقة عملا بالمادة 154 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الدولَ المُزكيةَ إلى أن تراجع، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعدُ، تشريعاتها الوطنية بشأن ممارسة الرقابة على أنشطة الكيانات التي منحتها التزكية، وذلك استنادا إلى فتوى غرفة منازعات قاع البحار التابعة للمحكمة الدولية لقانون البحار (ISBA/23/A/13، الجزء باء).

الرجاء إعادة استعمال الورق

3 - وفي مذكرة شفوية مؤرخة 22 نيسان/أبريل 2026، دعت الأمانة الدول المُزكية وغيرها من أعضاء السلطة إلى أن يقدموا إلى الأمانة نصوص القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية الوطنية ذات الصلة، أو تحديثات عن عملياتها السياساتية والتشريعية. وحتى 8 أيار/مايو 2026، وردت نصوص أو تحديثات من إسبانيا وأوروغواي وبلجيكا وموريشيوس وهندوراس.

4 - وحتى 8 أيار/مايو 2026، كانت قاعدة بيانات السلطة المتاحة على الإنترنت تتضمّن معلومات عن التشريعات الوطنية ذات الصلة، أو نصوص هذه التشريعات، الواردة من الدول التالية البالغ عددها 44 دولة: الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وإسبانيا، وإكوادور، وألمانيا، وأوروغواي، والبرازيل، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وتشيكيا، وتوفالو، وتونغا، والجبل الأسود، وجزر كوك، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجورجيا، وزامبيا، وسنغافورة، والسودان، والصين، وعمان، وغيانا، وفرنسا، وفيجي، وكوبا، وكيريباس، وكينيا، ومصر، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو، ونيجيريا، ونيوزيلندا، ونيوي، والهند، وهندوراس، وهولندا (مملكة -)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. كما تتضمن القاعدة معلومات وردت من جماعة المحيط الهادئ. وتتضمن قاعدة البيانات مزيدا من المعلومات عن القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية الوطنية ونصوصها المقدمة من الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب في السلطة، المذكورة أعلاه[1]. وسيستمر تحديث قاعدة البيانات عند تلقي معلومات جديدة. وتتضمن قاعدة البيانات أيضا دراسة مقارنة عن التشريعات الوطنية المتعلقة بالتعدين في قاع البحار العميقة[2].

5 - وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت البعثة الدائمة لموريشيوس لدى الأمم المتحدة، بموجب مذكرة شفوية مؤرخة 6 أيار/مايو 2026، أمانة السلطة بأن موريشيوس قد شرعت بالفعل في عملياتها التشريعية الرامية إلى صياغة مشروع قانون بشأن معادن قاع البحار بهدف تنظيم التنقيب عن الرواسب المعدنية واستكشافها واستخراجها في قاع البحر وباطن أرضه داخل مناطقها البحرية. وكانت موريشيوس تقوم أيضا بصياغة مشروع قانون بشأن معادن قاع البحار خارج حدود الولاية الوطنية، من أجل تنظيم مشاركة موريشيوس في الأنشطة المتعلقة بمعادن قاع البحار في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية. وسيُستكمل مشروعا القانونين بالأحكام ذات الصلة التي يعتمدها مجلس السلطة، بما في ذلك فيما يتعلق بأنظمة الاستغلال ومعاييره ومبادئه التوجيهية والخطط الإقليمية للإدارة البيئية، وذلك لضمان اتساق تشريعات موريشيوس مع أفضل الممارسات الدولية. وكان مشروعا القانونين قيد الاستعراض حاليا لدى مكتب المدعي العام. أما الوكالة الوطنية المشرفة على التعدين في قاع البحار العميقة والأنشطة ذات الصلة فهي إدارة الجرف القاري وإدارة المناطق البحرية واستكشافها التابعة لمكتب رئيس الوزراء.

6 - والمجلس مدعو إلى الإحاطة علما بهذا التقرير.

---

(1) انظر: https://www.isa.org.jm/national-legislation-database .

(2) انظر: www.isa.org.jm/wp-content/uploads/2022/04/Comparative_Study_NL.pdf، تم تحديثها في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.